

Distr.: General
20 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٣ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٨

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)



الرجاء إعادة استعمال الورق



العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

تقرير مجلس الأمن

منع نشوب النزاعات المسلحة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مسألة قبرص

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،
والمسائل الإنسانية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز
في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير محكمة العدل الدولية

تقرير المحكمة الدولية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام
١٩٤٩ المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

نزع السلاح العام الكامل

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

المراقبة الدولية للمخدرات

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى
الصحة العالمية والسياسة الخارجية
الحكمة الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم اليوم، بصفة مصر رئيسة مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، لأحيل إليكم طيه نص الوثائق الختامية للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في القاهرة في الفترة من ٢ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، وهي كالتالي:

- البيان الختامي (انظر المرفق الأول)
- قرار بشأن فلسطين (انظر المرفق الثاني)
- إعلان بشأن مالي (انظر المرفق الثالث)

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٣ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٨، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) معتر أحمدين خليل

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية والإنكليزية والفرنسية]

بيان القاهرة الختامي للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي
”دورة العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية“

القاهرة، جمهورية مصر العربية

الموافق: ٢٥-٢٦ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ / ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - نحن، قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعين في القاهرة،
بجمهورية مصر العربية يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، الموافق ٢٥ و ٢٦ ربيع الأول
١٤٣٤ هـ، في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي بدعوة كريمة من فخامة الدكتور
محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لكي نستعرض سوياً الوضع الدولي في المجالات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحليل الآثار المترتبة عن ذلك على الأمة الإسلامية وتحت
شعار ”العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية“.

٢ - إننا نشهد تطورات إيجابية داخل عدد من البلدان، إلا أن ثمة تحديات جديدة قد
يكون لها آثار عكسية ما لم تتم معالجتها. ومن بين تلك الآثار ما هو ناتج عن التحولات
الحاصلة في العالم برمته والبعض منها يركز على أسس إقليمية. إن الآثار الكاملة لتلك
التوجهات تظل غير مؤكدة، بيد أن ثمة إدراك متنامي لضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام
للتحديات الجديدة التي تواجه العالم الإسلامي من أجل تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر إلى
حدها الأدنى.

٣ - استعرضنا التقارير والتوصيات التي رُفعت إلينا، وناقشنا عدداً من القضايا الهامة
المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بالظروف التي يمر بها العالم الإسلامي والتي تقتضي
التحلي بالحكمة وتستلزم دراسة متأنية حتى تتسنى معالجتها وتذليلها على نحو يفضي إلى
تعزيز التضامن الإسلامي:

نعلن ما يلي:

في المجال السياسي:

فلسطين

٤ - نؤكد مجدداً الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمم الإسلامية جمعاء، وضرورة دفاع الأمة الإسلامية عن الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، بكل طاقاتها، وبكافة الوسائل والأساليب المشروعة. ونجدد إدانتنا الشديدة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاعتداءاتها المستمرة والمتصاعدة على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس الشريف، ونحذر من تلك الاعتداءات ومن تهويد القدس، من خلال طمس هويتها العربية والإسلامية والاستخفاف بمكانة مدينة القدس الشريف لدى الأمة الإسلامية، ونؤكد مجدداً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك انسجاماً مع القرارات الدولية بهذا الشأن.

٥ - نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦٧/١٩ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن منح فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، ونتمنّ الدعم الذي حظي به القرار من أغلبية دول العالم، باعتباره ذلك خطوة هامة على طريق تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني على مدار عقود من شأنها تعزيز الجهود الرامية إلى تجسيد سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف وجميع الأماكن المقدسة فيها، الإسلامية والمسيحية. وفي هذا الصدد، ندين رد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذا القرار الشرعي والسلمي والسياسي والمتعدد الأطراف بعداء جامح وعدوان وتعتت.

٦ - ندين العدوان الإسرائيلي الممحي على قطاع غزة الذي وقع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومواصلة فرض سلطة الاحتلال عقاب جماعي على أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما الحصار غير الإنساني والمخالف للقانون الدولي المفروض على قطاع غزة، الذي له أثر خطير على الظروف الإنسانية والمعيشية لسكان القطاع. ونطالب إسرائيل بالوقف الفوري للعقاب الجماعي غير القانوني في حق أبناء الشعب الفلسطيني، والرفع التام للحصار الذي تفرضه على قطاع غزة. كما ندعو إلى اتخاذ إجراء عاجل للمضي قدماً في إعادة إعمار قطاع غزة على إثر الدمار الهائل الذي خلفه العدوان العسكري الإسرائيلي المستنكر الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكذلك الذي وقع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، نطالب مجدداً باتخاذ تدابير

متابعة جدية لضمان المساءلة والعدالة في الجرائم التي اقترفتها إسرائيل، قوة الاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

٧ - نشدد على أن التسوية العادلة والسلمية والشاملة للصراع في الشرق الأوسط يجب أن تستند إلى أحكام القانون الدولي وإلى قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرارات أرقبام ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٩) وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار ١٩٠٦/٦٧ (٢٠١٢)، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وخطوة الطريق للجنة الرباعية، بما يحقق حل الدولتين ويُمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها حقّه في تقرير مصيره في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (III) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

٨ - ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة التعامل مع قضية فلسطين والقدس الشريف باعتبارها قضية رئيسية يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد بشأنها موقفاً موحداً في المحافل الدولية. ونكلف منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها باتخاذ ما يلزم من تدابير بهذا الخصوص، وذلك من أجل ضمان تحقيق المواقف المشتركة للمنظمة في الهيئات الدولية لحماية لمصالح العالم الإسلامي.

٩ - ندعو الدول الأعضاء إلى تشكيل شبكة أمان مالية إسلامية لمساعدة فلسطين، ونكلف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الإجراءات العملية لمتابعة تنفيذ ذلك.

١٠ - نشيد بالدول الأعضاء لما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني وخاصة المملكة العربية السعودية على ما قدمته من دعم مالي لميزانية فلسطين قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني ودعم صموده والوفاء بالمسؤوليات وفي تنفيذ قرارات القمم العربية، بالإضافة إلى تقديمها عشرين مليون دولار شهرياً وذلك في إطار التزامها بشبكة الأمان المالية العربية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية.

١١ - ندعو الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع الدول المانحة، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، إلى عقد مؤتمر للمانحين، على وجه السرعة، بالتنسيق مع دولة فلسطين، لتمويل الخطة الاستراتيجية القطاعية لتنمية

مدينة القدس، والتي تبتئها القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة في مكة المكرمة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٢ - ندين بشدة استمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الشريف، وما تبعه من مصادرة الآلاف من الدوغمات المملوكة للمواطنين الفلسطينيين وتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل القرى الفلسطينية بعضها عن بعض، وكما ندين عصيان إسرائيل للرأي الاستشاري الذي أبدته محكمة العدل الدولية في التاسع من تموز/يوليه ٢٠٠٤ حول الجدار العازل وعدم انصياعها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥/١٠ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وندعو كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة للعمل من أجل إلزام إسرائيل بإزالة جدار الفصل العنصري، ورفع الحصار عن المدينة المقدسة، والتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين وتفرغ مدينة القدس الشريف من مواطنيها العرب بعد الاستيلاء على منازلهم، خاصة في كل من حي سلوان وحي الشيخ جراح.

١٣ - نؤكد على ضرورة ضمان ألا تشمل وثائق التفويض الإسرائيلية المقدمة للأمم المتحدة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية.

١٤ - نجدد دعوة الدول والهيئات والمنظمات الدولية إلى الالتزام بالقرارات الدولية حول مدينة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧؛ وندعوها كذلك لعدم المشاركة في أي اجتماعات أو أنشطة من شأنها خدمة أهداف إسرائيل المتمثلة في إحكام قبضتها على المدينة المحتلة وضمها لها؛ كما ندعوها للضغط على إسرائيل من أجل إعادة فتح المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في القدس.

١٥ - نشدد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) بشأن عودة المهجرين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين لأراضيهم وممتلكاتهم كأساسين جوهريين لأي تسوية شاملة وعادلة.

١٦ - ندعو الأطراف الفلسطينية كافة إلى توحيد جهودها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ندعو كافة الفصائل الفلسطينية للاستجابة العاجلة لدعوات سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد انتخابات عامة بأسرع وقت ممكن، وتمكين لجنة الانتخابات الفلسطينية من القيام بعملها في كل المدن الفلسطينية، بوصف ذلك الطريق الأقصر للمصالحة الفلسطينية؛ ونتمن الدور الذي تقوم به جمهورية مصر العربية لإنجاحها. ونؤكد على الفرصة السانحة لنجاح المصالحة الفلسطينية وأهميتها لتوحيد الهياكل الفلسطينية لتضم كافة الفصائل

وتوازيها مع مسار الإعداد لإجراء الانتخابات التشريعية الجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

١٧ - ندعو مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل، قوة الاحتلال، على احترام القانون الدولي ووقف جميع الأعمال غير المشروعة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس وحولها، بما في ذلك محاولات هدم التراث الطبيعي والثقافي في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة. كما نندد باستمرار الحفريات والأشغال الأثرية الإسرائيلية في القدس القديمة وعدم تزويد إسرائيل مركز التراث العالمي بالمعلومات اللازمة والمستفيضة حول أنشطتها في مجال الآثار هناك.

١٨ - نحث الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى صندوق القدس والأقصى للقيام بذلك وتقديم المساهمة المالية لها وفقاً لأحكام القرار رقم ٣٩/٦ الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين.

١٩ - نشيد بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة، وتنطلع إلى عقد الدورة العشرين للجنة القدس قريباً تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما نشتم الدور الملموس الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف المنبثقة عن لجنة القدس من خلال إنجاز المشاريع التنموية والأنشطة لصالح سكان المدينة المقدسة ودعم صمودهم؛ وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم المخصص للوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها.

٢٠ - نوكد دعمنا للجهود المستمرة التي يبذلها جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، في الحفاظ على مدينة القدس الشريف وتثبيت سكانها العرب المقدسيين على أرضهم في وجه المحاولات الإسرائيلية لطمس هوية مدينة القدس وتغيير معالمها العربية والإسلامية والمسيحية وإفراغها من سكانها الفلسطينيين المقدسيين. ونشيد كذلك بجهوده في إعادة إعمار الأماكن الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، خاصة إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي وصيانة قبة الصخرة المشرفة وإعادة ترميم المتحف الإسلامي والحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

لبنان

٢١ - نؤكد مجدداً دعمنا للبنان في استكمال تحرير كامل أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل المشروعة، ونشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر. وندعو إلى تطبيق كامل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وندين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً، بما في ذلك شبكات التحسس المزروعة في لبنان؛ ونعرب عن وقوفنا إلى جانب لبنان في حقه في الاستفادة من موارده البترولية والغازية في منطقته الاقتصادية الخالصة. ونشدد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض أي شكل من أشكال التوطين. ونشيد بإعلان بعثا الصادر عن هيئة الحوار الوطني بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١١ وما ورد في مضمونه المتعلق بالثوابت الوطنية.

الجولان السوري المحتل

٢٢ - نددين بقوة سياسة إسرائيل الراضة للامتنال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجولان السوري المحتل، وسياساتها الخاصة بضم وبناء مستوطنات استعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. كما نطالب بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٣ - نؤكد مجدداً ضرورة حمل إسرائيل على الامتنال فوراً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وتطبيق تلك الأحكام على المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل. كما نطالب بإفراج إسرائيل عن جميع المعتقلين السوريين من مواطني الجولان السوري المحتل، الذين ظل بعضهم رهن الاعتقال لما يزيد على خمس وعشرين سنة.

سورية

٢٤ - نشدد على ضرورة صون وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وندد بقوة باستمرار عملية سفك الدماء في هذا البلد، ونؤكد المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن استمرار أعمال العنف وتدمير الممتلكات. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء تدهور

الوضع وتفشي أعمال القتل التي خلفت سقوط آلاف الأرواح من المدنيين العزل وارتكاب السلطات السورية مجازر داخل المدن والقرى.

٢٥ - ندعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل والتدمير وإلى احترام القيم الإسلامية وحقوق الإنسان وإلى تجنيب سورية مخاطر الحرب الأهلية الشاملة، بما في ذلك العواقب الوخيمة لذلك على أبناء الشعب السوري وعلى المنطقة والسلم والأمن الدوليين. ونحث النظام السوري على التحلي بالحكمة، وندعو إلى حوار جاد بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة وبين ممثلي الحكومة السورية الملتزمين بالتحول السياسي في سورية والذين لم يتورطوا بكيفية مباشرة في أي شكل من أشكال القمع، وذلك من أجل إفساح المجال أمام عملية انتقالية تمكن أبناء الشعب السوري من تحقيق تطلعاته في الإصلاح الديمقراطي والتغيير ونهيب بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أن يسرع في تشكيل حكومة انتقالية تمثل كافة أطراف وطوائف شعبها دون تمييز أو إقصاء وأن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية السياسية بكافة جوانبها حتى إتمام عملية التغيير السياسي المنشود. ونحذر من أن استمرار التصعيد العسكري الذي لقي رفضاً وإدانة من المجتمع الدولي، سيجر البلاد إلى مخاطر جسيمة تهدد السلم والأمن والاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة برمتها.

٢٦ - ندعم، في هذا الصدد، المبادرة الرباعية التي أطلقها فخامة الدكتور محمد مرسى، رئيس جمهورية مصر العربية، في القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة بمكة المكرمة، والتي تشكل جهداً ملموساً لحل الأزمة بتوافق يحفظ حقوق ومطالب الشعب السوري العادلة ويضمن في ذات الوقت وحدة الأراضي السورية وسلامتها مع الترحيب بأي جهد داعم لأهداف المبادرة من قبل الدول الأعضاء.

٢٧ - نوكد مجدداً دعمنا لحل سياسي سوري للأزمة في هذا البلد، ونعرب عن مساندتنا لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

٢٨ - ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته ووضع نهاية للعنف وإراقة الدماء المستمرين في سوريا وإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة السورية.

٢٩ - نرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه أطراف المعارضة السورية في الدوحة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في ظل الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ونقدم الشكر لدولة قطر على جهودها الثمينة للتوصل إلى اتفاق الدوحة، وندعو بقية قوى المعارضة إلى الانضمام إلى هذا الائتلاف الوطني بحيث يضم كل أطراف المعارضة دون استثناء، كما نعرب عن تضامننا مع دول الحوار السوري.

٣٠ - نثني على توجيهات خادام الحرمين الشريفين لتقديم المساعدة الإنسانية إلى النازحين السوريين سواء مباشرة أو عن طريق المؤتمرات في من كل الأردن وتركيا ولبنان بهدف تخفيف محنتهم الإنسانية.

٣١ - نشيد بالجهود الصادقة التي بذلتها دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمناخين بشأن الوضع الإنساني في سوريا المنعقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ برعاية الأمم المتحدة، وذلك استجابة إلى الصعوبات الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الأبرياء من أبناء الشعب السوري. كما نعبر عن عميق امتناننا لكافة الدول والمنظمات والمؤسسات المانحة التي تعهدت بتقديم مبالغ تزيد عن ١,٥ مليار دولار أمريكي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر، ودعوة الدول والمنظمات الأخرى للمساهمة في تقديم العون لأبناء الشعب السوري.

٣٢ - نؤكد أهمية حماية المواقع الدينية والتاريخية في سوريا من التدمير، ونناشد باتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص.

٣٣ - نؤكد التزامنا القوي بتأمين المساعدات الإنسانية للشعب السوري، ونحث الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لأبناء الشعب السوري بالتنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية المعروفة المختصة بهذا الشأن، بما في ذلك الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ جميع نشاطاتها المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في سوريا، وكذلك التنسيق في هذا الصدد مع وحدة الدعم التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

٣٤ - ندين بشدة العدوان الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ غير المبرر وغير الشرعي ضد سيادة ووحدة أراضي سوريا، ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الفورية لوقف أي عدوان مستقبلي ولا سيما في ظل هذا الموقف الدقيق على الأرض.

٣٥ - نثني على جهود الدول المجاورة لسوريا وهي الأردن ولبنان وتركيا والعراق في استضافة الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأشقاء السوريين وتقديم المساعدة لهم مع الاعتراف بالأثر الأمني والمالي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي على هذه الدول؛ وندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقديم المزيد من التمويل والموارد والدعم لمساعدة تلك الدول وتمكينها من الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والرعاية بما يتوافق مع مبدأ التضامن والتعاون الدولي والمشاركة في تحمل الأعباء. كما نشيد بجهود غيرها من الدول الأعضاء التي تؤوي أشقاء سوريين، ولا سيما مصر وليبيا.

٣٦ - نشيد بالاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة أصدقاء الشعب السوري، الذي عقد بمدينة مراكش بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والذي شهد مشاركة أكثر من ١٣٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية وجمعية دولية غير حكومية.

ليبيا

٣٧ - نشي على التحولات السياسية الجارية في ليبيا والجهود المبذولة لبناء دولة القانون ومؤسستها، ونعبر عن ارتياحنا للتحول السياسي الذي مكّن ليبيا من استعادة دورها الريادي في خدمة القضايا الإسلامية.

اليمن

٣٨ - نعرب عن دعمنا الكامل والدؤوب لوحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، وندعو كافة الدول الأعضاء إلى تقديم جميع أشكال المساعدة اللازمة للقيادة الجديدة، وذلك تعزيزاً للسلم والاستقرار والأمن والتنمية في هذا البلد.

٣٩ - نشيد بما تم إنجازه في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الأزمة في الجمهورية اليمنية، وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، وجهود الرئيس اليمني وحكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ المبادرة وآيتها المزمّنة، وتُرحب بدعوة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي لبدء مؤتمر الحوار الوطني الشامل يوم الثامن عشر من شهر آذار/مارس القادم. ونحث جميع الأطراف على المشاركة الإيجابية فيه بما يحفظ وحدة اليمن أرضاً وإنساناً. كما نُنوه بالتزام المجتمع الدولي بدعم أمن اليمن ووحدته واستقراره وتنميته بما في ذلك الدور الإيجابي الذي تضطلع به مبادرة أصدقاء اليمن. ونُشيد بجهود حكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم وعقد مؤتمرين لأصدقاء اليمن والمناخين في الرياض من أجل حشد الدعم للاقتصاد اليمني وتحقيق التنمية في الجمهورية اليمنية.

البحرين

٤٠ - نثمن مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالدعوة للحوار الوطني، الذي يشمل جميع أطراف الشعب بمختلف مكوناته من أجل استيعاب متطلبات التقدم الحديث واستمرار عملية الإصلاح لتحقيق التطلعات الوطنية وتعزيز التفاهم وتقوية أواصر الوحدة الوطنية والحفاظ على الوطن وأمنه وسلامة أراضيه. وندعو كافة أطراف المجتمع البحريني للتجاوب مع مبادرة حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين لاستكمال حوار التوافق الوطني لكل ما فيه مصلحة مملكة البحرين وازدهارها وبما يعود بالخير والرفاه على مواطنيها كافة.

السودان

- ٤١ - نؤكد مجدداً كامل دعمنا للسودان واحترامنا لوحده وسيادته وسلامة أراضيه.
- ٤٢ - نرحب بالاتفاقية الإطارية التي وقعها في أديس أبابا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ كل من فخامة السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، وفخامة سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، والتي عاجلت عدداً من المسائل العالقة بين البلدين، وكذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه من الطرفين يوم ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بأديس أبابا، ونعرب عن أملنا في أن تساعد هذه الاتفاقيات الإطارية في التوصل إلى حل نهائي لجميع القضايا العالقة وإلى إقامة علاقات بين البلدين في جميع المجالات.
- ٤٣ - نؤكد مجدداً دعم الدول الأعضاء للسودان فيما يبذله من جهود لتذليل الصعوبات الاقتصادية والمالية بعد انفصال جنوب السودان، وناشد الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الإسهام في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للسودان بغية تمكينه من التغلب على الوضع الاقتصادي الحرج، ونحث كلاً من السودان وجنوب السودان على إقامة علاقات حُسن الجوار والسعي إلى إيجاد حل سلمي لجميع القضايا العالقة بينهما عن طريق الحوار والتفاوض.
- ٤٤ - نشيد بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور والموقع في الدوحة بدولة قطر، وندعو الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد إلى الانضمام إلى هذه العملية. كما ندعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ حصيلة المؤتمر الدولي للمانحين حول إعادة الإعمار وإحلال السلام في دارفور. كما نشيد بمبادرة دولة قطر لإنشاء بنك تنمية دارفور والمساهمة بمبلغ مائتي مليون دولار في رأس مال البنك، ونحث الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتأسيس البنك وذلك بالمساهمة في رأس ماله.
- ٤٥ - نشيد بمبادرة دولة الكويت، والخاصة بمؤتمر المانحين لإعمار شرق السودان الذي انعقد بدولة الكويت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ومساهمتها بمبلغ خمسمائة مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعات لتنمية شرق السودان.
- ٤٦ - وفي ضوء الشكوى التي تقدم بها السودان ضد أوغندا، ندعو الأمين العام لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ورفع تقريرها على وجه السرعة.

الصومال

- ٤٧ - نرحب بالإنجاز الهام الذي تحقق للصومال بعد اختيار أعضاء البرلمان الجديد وانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود بطريقة ديمقراطية شفافة وبمراقبة الهيئات الإقليمية

والدولية وعلى رأسها منظمة التعاون الإسلامي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وما تبع ذلك من تشكيل حكومة جديدة تمكنت خلال فترة وجيزة من تحسين الوضع الأمني، وتعزيز الاستقرار، وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الأمنية والمالية والقضائية. وفتح قنوات الحوار مع كافة القوى السياسية، والتواصل مع جوارها الإقليمي والمجتمع الدولي على حد سواء مما مكنها من إقامة علاقات ثنائية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ومع الدول العربية والإسلامية والأفريقية والصين واليابان، وكذلك مع المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية وبعض الصناديق العربية.

٤٨ - نشيد بدور مكتب منظمة التعاون الإسلامي للشؤون الإنسانية في الصومال وما قام به من أعمال جليلة في مساعدة الشعب الصومالي خلال السنتين الماضيتين. ونكف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع الحكومة الصومالية، بوضع آليات لتنفيذ قرار مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية رقم ٣٨/٣٩ في دورته الثامنة والثلاثين في أستانة (تموز/يوليه ٢٠١١) والخاص بإنشاء صندوق استئماني لإعادة الإعمار في الصومال. ونحث الدول الأعضاء على فتح سفاراتها في الصومال تمهيناً وتقوية للعلاقات الثنائية بينها وبين الدول الإسلامية. وندعم طلب جمهورية الصومال إلى الأمم المتحدة لرفع حظر السلاح المفروض عليها تمهيداً لإعادة بناء القوات الصومالية حتى تتمكن من تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد والإقليم. ونشيد بجهود الحكومة الصومالية المبذولة في مجالات الحوار والمصالحة الوطنية. وندعو المعارضة المسلحة إلى الاستجابة لدعوات الحكومة لنبد العنف واللجوء إلى الوسائل السلمية للتعبير عن أهدافها ومطالبها، وذلك تحقيقاً لأمنية الشعب الصومالي في العيش في الأمن والاستقرار والتنمية.

٤٩ - نشيد بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى الصومال في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ونحث كافة الدول الأعضاء على تعزيز التزامها مع الصومال بغية مساعدة هذا البلد على إعادة بناء مؤسساته وقدراته الحكومية كسبيل للإسهام في تحقيق استقراره.

جيبوتي

٥٠ - نؤكد مجدداً تضامننا الكامل مع جمهورية جيبوتي في نزاعها الحدودي مع إريتريا. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية جيبوتي لوضع حد لحالة التوتر بالوسائل السلمية، ونحث إريتريا على ضرورة الإسراع بإطلاق سراح الأسرى الجيبوتيين، وتقديم المعلومات

اللازمة عن المفقودين، والامتنال التام لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والتجاوب مع جهود الوساطة التي تبذلها دولة قطر لحل النزاع.

اتحاد القمر

٥١ - ندعو مجدداً جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم اتحاد القمر، بموجب القرار رقم ٣٩/٧ - س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية، وذلك من خلال تنفيذ الإعلانات التي صدرت عن مؤتمر الدوحة حول الاستثمار في اتحاد القمر، وتوفير الموارد اللازمة لهذا البلد لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٢ - نثني على اتحاد القمر لإتمامه مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية وذلك بمساندة من مؤسسات بريتون وودز. وندعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية أن تبدي مزيداً من التضامن مع اتحاد القمر الشقيق في تخفيض أو إلغاء ديونه الخارجية على غرار ما قامت به الدول الغربية والمؤسسات المالية التي دعمت أو مازالت تدعم المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة الأكثر مديونية من خلال تشجيع الاستثمار في هذا البلد بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

مالي

٥٣ - نؤكد مجدداً تأييدنا للحفاظ على وحدة جمهورية مالي وسيادتها ووحدة أراضيها. وندين بشدة الأعمال التي ترتكبها مختلف الجماعات والحركات الإرهابية وكذا الشبكات عبر الوطنية للجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات التي تشكل خطراً حقيقياً على الأمن والاستقرار في مالي والمنطقة برمتها، والرامية إلى المساس بوحدة وسيادة جمهورية مالي وسلامة أراضيها. ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع كل من شعب مالي وحكومة وحدته الوطنية.

٥٤ - نؤكد مجدداً تأييدنا الثابت للجهود الحالية التي تُبذل من أجل استعادة جمهورية مالي لوحدة أراضيها وإعادة إرساء سلطة الدولة على عموم الأراضي الوطنية. وفي هذا الصدد، نأخذ علماً باعتماد القرار رقم ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي حدد نهجاً عالمياً لتسوية الأزمة متعددة الأبعاد التي تشهدها مالي، وكذلك المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وندعو إلى التعجيل بنشر البعثة الدولية لدعم مالي، كما ندعو الدول إلى توفير دعم لوجستي ومالي لهذه البعثة. وندعو الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة من أجل التخفيف من معاناة آلاف اللاجئين والنازحين في مالي وفي منطقة جنوب الصحراء. ونتوجه بالشكر إلى الدول التي قدمت بالفعل مساهمات عقب مؤتمر المانحين المنعقد

في أديس أبابا يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وندين بشدة ما ترتكبه الجماعات والمنظمات الإرهابية من أعمال شنيعة في حق السكان المدنيين، وما تقترفه في تمبوكتو من تدمير للمواقع الثقافية، لا سيما تلك التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث الثقافي العالمي، وندعو المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) إلى المشاركة في حماية هذا التراث وصونه.

٥٥ - نشيد بحكومة الوحدة الوطنية لإعدادها خارطة الطريق، ونشيد بالجمعية الوطنية لاعتمادها. ونحث السلطات الانتقالية على تنفيذ خارطة الطريق من خلال تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة ونزيهة وعلى اعتماد نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذه الأزمة. ونؤكد مجدداً أهمية دعم الجهود الإنمائية التي تبذل في منطقة الساحل عامة وفي مالي خاصة.

٥٦ - نرحب بتعيين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، الذي عمل وسيطاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مبعوثاً خاصاً لمنظمة التعاون الإسلامي إلى مالي ومنطقة الساحل لقيادة جهود المنظمة لإيجاد حل سلمي للصراع.

النيجر

٥٧ - نشيد بالسير السلمي للانتخابات وعودة النظام المنتخب ديمقراطياً في جمهورية النيجر من خلال الانتخابات الناجحة التي أحرقت في الآونة الأخيرة، وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لهذا البلد لتمكينه من مواجهة تحديات التنمية المستدامة بما في ذلك تقديم مساعدة إنسانية عاجلة لمواجهة احتياجات التدفق المتنامي للاجئين الماليين.

كوت ديفوار

٥٨ - نؤكد مجدداً تضامناً مع كوت ديفوار فيما تبذله من مساعٍ لإحلال السلام وإنعاش اقتصادها الذي عصفت به الحرب. وفي هذا الصدد، نحث الأمين العام على تكثيف جهوده لعقد مؤتمر المانحين طبقاً لما أقره مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين، ونهيب بالدول الأعضاء أن تشارك مشاركة فعالة وأن تساهم بسخاء في هذا المؤتمر من أجل إعادة إعمار كوت ديفوار.

غينيا

٥٩ - نرحب بالتطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في غينيا، وندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسستها إلى تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والمالي اللازم لهذا البلد بغية تمكينه من تنفيذ مشاريعه وأنشطته الإنمائية.

نيجيريا

٦٠ - نرحب بكافة المساعي التي تبذلها السلطات في نيجيريا لمكافحة الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي ما زالت تشكل تهديدا للسلم والوحدة والوئام في هذا البلد، ونؤكد في هذا الصدد دعمنا وتضامننا الكاملين مع نيجيريا، حكومة وشعبا.

أذربيجان

٦١ - نندد بعدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان، ونؤكد مجدداً أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر مرفوض بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وندعو إلى التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤، وإلى سحب القوات المسلحة الأرمينية بشكل فوري وكامل ودون شروط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، بما فيها إقليم ناغورنو كاراباخ؛ وندعو إلى حل النزاع في إطار سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً؛ وندين تدمير الإرث الثقافي والمواقع الأثرية الإسلامية والتغييرات السكانية القسرية، وانتهاك حقوق الملكية، وندين النشاطات الاقتصادية غير القانونية في إقليم ناغورنو كاراباخ وفي باقي الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان؛ وندعو الدول الأعضاء إلى منع الأشخاص المعنويين والطبيين في كل منها من الانخراط في هذه النشاطات غير القانونية؛ ونؤكد مجدداً دعمنا المبني للجهود جمهورية أذربيجان، ومنها الجهود التي تبذل في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبيل استعادة وحدة أراضيها وسيادتها.

أفغانستان

٦٢ - نحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة دعمها ومساعدتها الدؤوبة لشعب وحكومة أفغانستان في مكافحة الإرهاب والتصدي لمشكلة الاتجار في المخدرات وتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية الشاملة والمستدامة. نؤكد مجدداً دعمنا للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي الذي يكتسب أهمية في ضمان السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان وخارجها. ونرحب بمسار اسطنبول باعتباره أجنحة للتعاون الإقليمي في "قلب آسيا" من خلال وضع أفغانستان في صلب اهتماماته، وبإشراك

بلدان "قلب آسيا" في تعزيز الثقة والتعاون في المنطقة من أجل أمن أفغانستان واستقرارها، وكذا لتحقيق الأمن والازدهار في المنطقة ككل. كما نرحب بمقترح كازاخستان استضافة الاجتماع الوزاري لمسار اسطنبول في المآتي يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا الحدث. ونتمن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بتسهيل فتح مكتب للمنظمة في كابل، كما نشيد بالتطورات الإيجابية الجارية في أفغانستان، ولا سيما ما يتعلق منها بدعم عملية السلام التي تقودها وترعاها أفغانستان بمقتضى الدستور الأفغاني، والتي من المؤمل أن تُسهم في تعزيز الاستقرار في هذا البلد. ونرحب كذلك باجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة يوم ٣ آذار/مارس ٢٠١١ والذي أبرز الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به المنظمة ودورها الأعضاء في دعم جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المرحلة الانتقالية وعقد التحول لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار في أفغانستان.

٦٣ - نعرب عن عميق تقديرنا للعديد من البلدان، ونخص بالذكر منها جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافتهما أعدادا هائلة من اللاجئين الأفغان، ونقر بحسامة الأعباء الملقاة على عاتقهما في هذا الشأن، وندعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم المساعدة اللازمة للاجئين والنازحين الأفغان، وذلك بغرض تسهيل عودتهم الطوعية والأمنة والكريمة وإدماجهم بكيفية مستدامة داخل المجتمع الأصلي حتى يسهموا في استقرار أفغانستان.

جامو وكشمير

٦٤ - نؤكد مجدداً دعمنا المبدئي لشعب جامو وكشمير من أجل إحقاق حقه المشروع في تقرير المصير وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وتطلعات أبناء الشعب الكشميري. ونعرب عن قلقنا إزاء الاستخدام العشوائي للقوة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب في كشمير التي تحتلها الهند على يد قوات الأمن الهندية والتي أدت إلى مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء والعزل وجرح مئات آخرين، منهم نساء وأطفال ومسنون. وندعو الهند إلى السماح لبعثة منظمة التعاون الإسلامي لتقصي الحقائق ولجماعات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية بزيارة جامو وكشمير.

٦٥ - نحث الهند على إجراء تحقيقات مستقلة بخصوص المقابر الجماعية التي اكتشفت في الآونة الأخيرة، وضمان المحاكمة الحرة العادلة للمسؤولين عن تلك الجرائم الشنيعة، ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت في الآونة الأخيرة على طول خط المراقبة في جامو وكشمير، ونحث على ضرورة احترام وقف إطلاق النار نصاً وروحاً،

والالتزام بالآلية العسكرية القائمة كما وضعتها كل من الهند وباكستان وتعزيزها؛ ونرحب بالاقتراح الداعي إلى إجراء تحقيقات مشتركة من خلال فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان حول حروقات وقف إطلاق النار المذكورة، كما نشيد بجهود باكستان واستعدادها للانخراط مع الهند لحل جميع القضايا العالقة بما فيها نزاع جامو وكشمير.

كوسوفو

٦٦ - نجدد نداءنا الذي ورد في نص القرار رقم ٣٩/١٥ - س، والذي صدر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية والموجه إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تعترف بعد بكوسوفو، أن ننظر في موضوع الاعتراف بها، استناداً إلى حقوقها الحرة والسيادية ووفقاً لتشريعاتها الوطنية. كما نؤكد مجدداً نداءنا للدول الأعضاء لمواصلة إسهامها في دعم اقتصاد كوسوفو.

البوسنة

٦٧ - نؤكد مجدداً دعمنا الثابت لصون سلامة أراضي الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة لهما وغيرها، وسيادتهما والمساواة بينهما داخل حدود البوسنة والهرسك المعترف بها دولياً. وندعو كافة القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى توحيد جهودهم من أجل مستقبل البلاد المشترك والتركيز على عملية الإصلاح.

شمال قبرص

٦٨ - نعرب عن الأسف لإخفاق المفاوضات الأخيرة في التوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية، برعاية بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للمساعي الحميدة عام ٢٠٠٨، وعن دعمنا للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة في قبرص، قوامها السلطة الدستورية الأصلية للشعبين ومساواتهما السياسية وملكيتهما المشتركة للجزيرة، ونعرب عن تضامننا مع القبارصة الأتراك، ونشيد بجهودهم للتوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان، وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التضامن الفعال مع دولة قبرص التركية.

الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٦٩ - نجدد دعمنا وتأييدنا للجهود والمبادرات والمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والرامية لإيجاد الحلول العادلة لقضايا الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء سياسياً وثقافياً واقتصادياً، ونشيد بتوسيع نطاق هذه الجهود لتشمل بلداناً جديدة في أمريكا

الشمالية وأستراليا وأوروبا، واستمراره في متابعة معالجة قضايا المسلمين في كل من جنوب الفلبين وجنوب تايلند وجمهورية ميانمار، وكذا قضايا المسلمين في البلقان والقوقاز وغيرها، وذلك في إطار احترام تام لسيادة الدول التي تعيش فيها. ونؤكد أن التحديات الحالية تتطلب اعتماد مبادئ الحوار والتعاون وواجب احترام ثقافات الشعوب وعاداتها.

٧٠ - نؤكد مجدداً ضرورة الإسراع بحل قضية المسلمين في جنوب الفلبين، ونحث حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الوطنية لتحرير مورو على مواصلة الجهود من أجل إيجاد حل للمسائل العالقة بموجب اتفاق طرابلس لعام ١٩٧٦ واتفاق السلام النهائي والمرتبطة بإقليم الحكم الذاتي وتقاسم الثروات وتعريف المعادن الاستراتيجية والآلية الانتقالية.

٧١ - نرحب بالاتفاق الإطارى المتعلق بينغاسامورو المبرم يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو وبوساطة الحكومة الماليزية، ونحث حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو والجبهة الوطنية لتحرير مورو على مواصلة الجهود بالتعاون الوثيق فيما بينها من أجل إيجاد حلول للقضايا العالقة. ونؤكد ضرورة ربط الاتفاق الإطارى لبنغاسامورو باتفاق طرابلس لعام ١٩٧٦، ونحث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على بذل جهوده مع كل من حكومة جمهورية الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو والجبهة الوطنية لتحرير مورو من أجل تلافي التناقضات بين مساري المفاوضات.

٧٢ - ندين الأعمال الوحشية المتواصلة التي ترتكب في حق مجتمع الروهينجيا المسلم في ميانمار، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللعهد الدولي لحقوق الإنسان، ونحث حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوقهم الأساسية. بما فيها حقهم الأساسي في الجنسية، وحمايتهم من جميع أشكال التمييز، وذلك بموجب القرار رقم A/RES/67/233 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما نؤكد مسؤولية المجتمع الدولي بضرورة العمل مع حكومة ميانمار لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأقليات داخل أراضيها ووضع حد لأعمال العنف ضد مجتمع الروهينجيا المسلم، وندعو حكومة ميانمار إلى تسهيل دخول المعونة الإنسانية للمتضررين والمحتاجين.

٧٣ - نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والحوار مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي بها جماعات ومجتمعات مسلمة، ومع الممثلين الفعليين لهذه الجماعات، بما يتيح إمكانية حماية حقوقها بما في ذلك الحق في الجنسية. كما نؤكد على ضرورة المتابعة الوثيقة والمستمرة لأي تطورات جديدة؛ ونرحب بالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لزيارة ميانمار، بما في ذلك ولاية راخين، ونحث حكومة ميانمار

على تسهيل القيام بهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن؛ ونرحب بالتزام رابطة أقطار جنوب شرق آسيا (آسيان) الراسخ بحل هذه القضية، ومشاركة منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي في العمل الوثيق مع حكومة ميانمار من أجل مواصلة معالجة هذه القضية بما يدعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح في ميانمار.

٧٤ - ندعو السلطات في ميانمار إلى التعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية لكل الناس والجماعات المتضررة، ونطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التنسيق مع سلطات ميانمار بخصوص زيارة وزراء الخارجية الأعضاء في فريق الاتصال المعني بالروهينجيا إلى ميانمار لتقييم احتياجات المساعدات الإنسانية لهؤلاء المتضررين والتنسيق مع سلطات ميانمار من أجل وضع خطة للقيام على وجه السرعة بتقديم المساعدة اللازمة. ونشيد بجميع أشكال المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء للمسلمين الروهينجيا، ومن ضمنها الدعم المالي القيم البالغ ٥٠ مليون دولار أمريكي الذي قدمته المملكة العربية السعودية، وبالمساعدة الإنسانية التي قدمتها كل من تركيا والإمارات العربية المتحدة، وغيرهما.

٧٥ - نعرب عن دعمنا للقضية العادلة للأقلية التركية المسلمة داخل تراقيا الغربية، والمجتمع المسلم في دوديكانيسيا، كما نهيّب مرة أخرى باليونان أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان توفير الاحترام الواجب للمجتمعات المسلمة، وهوياتها، وثقافتها، مع الأخذ في الاعتبار ردود الأفعال واسعة النطاق التي اتخذتها الأقلية المسلمة في تراقيا الغربية، ضد القرار الصادر مؤخراً بتعيين ٢٤٠ إماماً في اليونان. كما ندعو إلى الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الشأن بما يتعارض مع إرادة مواطنيها المسلمين.

٧٦ - نشيد بجهود الأمين العام في متابعة أوضاع المسلمين في جنوب تايلند، ونعرب عن ارتياحنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة تايلند لتذليل الصعوبات التي تحول دون الوفاء بالالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر عام ٢٠٠٧؛ ونعرب عن أملنا في أن تتخذ حكومة تايلند المزيد من الخطوات البناءة، ونطلب من الأمين العام مواصلة الحوار البناء مع حكومة تايلند لفائدة المسلمين في جنوب تايلند لتحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد.

مكافحة الإرهاب

٧٧ - نندد تنديداً شديداً بالإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، بجميع أشكاله وتجلياته وأياً كان مرتكبه وحيثما كان، ونؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز التعاون المتبادل في مكافحة الإرهاب، باعتماد أساليب عدة، من ضمنها وضع تعريف دقيق للإرهاب بتوافق عام في الآراء، وذلك على المستوى الدولي وكذلك المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب.

٧٨ - أخذنا علماً باعتماد الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦ وبعمليات مراجعتها الثلاث عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ونؤكد مجدداً وضعيتها باعتبارها وثيقة حية يتعين تحديثها، وندعو إلى وضع آلية للمراجعة اللاحقة للاستراتيجية، تأخذ في الاعتبار الأسباب الحقيقية للإرهاب والتفريق بين الأعمال الإرهابية التي تعتبر، وبكيفية لا لبس فيها، أفعالاً غير شرعية ومرفوضة، وبين النضال المشروع للشعوب الراححة تحت نير الاحتلال أو الاستعمار أو الهيمنة الأجنبية من أجل حقها في تقرير المصير. ونقر بأن اعتماد نهج زمني ينشد تحقيق أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لتنفيذ الاستراتيجية، قد يستوعب بشكل أفضل القضايا الخلافية المرتبطة بالاستراتيجية. وندعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب الدولي ما لم تكن قد وقعت أو صادقت عليها بعد.

٧٩ - نعتبر أن تمويل الإرهاب مسألة تبعث على القلق البالغ بالنسبة للمجتمع الدولي، ونقر بأن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مورداً من الموارد الرئيسية لتمويل الإرهاب. ونحث الدول الأعضاء على الامتناع عن دفع الفدية والتعاون من أجل منع دفع الفدية التي تطالب بها المجموعات الإرهابية.

٨٠ - نعرب عن قلقنا البالغ حيال نشوب إرهاب الدولة الممنهج الذي يتضح في الاغتيال الصارخ للعلماء والباحثين الإيرانيين، وفي غيره من الأعمال الأخرى، وكذا ندين هذا النوع من الأعمال الإرهابية الممقوتة.

٨١ - نثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء كافة في سبيل توطيد الجهود العالمية للقضاء بفعالية على الإرهاب بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشروع المركز في مزاولة نشاطاته.

٨٢ - نندد بشدة بالهجوم الإرهابي على مجمع الغاز في أميناس بالجزائر، باعتباره عدواناً لم يستهدف الجزائر والبلدان المجاورة فقط، بل اعتداءً على قيم الدين الإسلامي، وخاصة منها التسامح والحوار. ونشيد أياً إشادة بردة الفعل السريعة للسلطات الجزائرية التي أفضلت الأهداف الإجرامية للجماعات الإرهابية وأنقذت حياة المئات من الأبرياء. ونعتنم هذه المناسبة لنؤكد مجدداً دعمنا وتضامننا الكاملين مع الشعب والسلطات الجزائرية.

٨٣ - نرحب بالمؤتمر الدولي حول "تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب" المقرر تنظيمه على نحو مشترك بين مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو) يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس في باكو بأذربيجان برعاية

فخامة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان؛ وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في هذا المؤتمر.

نزع السلاح

٨٤ - نؤكد دعمنا الدؤوب لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وندعو إلى حمل إسرائيل، باعتبارها الطرف الوحيد في الشرق الأوسط غير الموقع على معاهدة عدم الانتشار النووي، على الانضمام، دون شروط وعلى الفور، إلى هذه المعاهدة كطرف غير حائز على السلاح النووي وإلى إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٥ - نعرب، في هذا الصدد، عن الأسف إزاء البيانات التي أدلى بها القائمون على مؤتمر ٢٠١٢ حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بشأن تأجيل المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في فنلندا، وفقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ حول عدم الانتشار النووي.

٨٦ - نعرب عن بالغ قلقنا لعدم إعلان إسرائيل عن المشاركة في المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستمرارها في تقويض جهود عقد هذا المؤتمر والحيلولة دون تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء المنطقة المذكورة.

٨٧ - كما نعرب عن رفضنا لهذا التأجيل الذي نعتبره انتهاكاً خطيراً للقرار الذي اعتمده الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وفقاً للجزء الرابع من فقرة الخاتمة والتوصيات بشأن أعمال المتابعة للوثيقة الختامية التي خرج بها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ حول عدم الانتشار النووي، والتي نصت صراحة على تولى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا مهمة عقد المؤتمر المذكور عام ٢٠١٢، وبمشاركة كافة بلدان المنطقة وفي سياق تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي الذي عقد في عام ١٩٩٥.

٨٨ - نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن الذرائع التي تم سوقها لتأجيل المؤتمر غير واقعية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وبالتالي، فإننا نسجل تحفظنا الشديد على ما يشاع بخصوص عدم قدرة القائمين على تنظيم المؤتمر على تنفيذ التكليف الذي أناطته بهم كافة أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي،

بسبب المواقف "غير البناءة" التي اتخذتها دول غير أطراف في المعاهدة، وكذا فيما يتعلق بالبيئة غير المواتية في الشرق الأوسط لعقد المؤتمر وفقاً لجدوله المقرر، وندعو إلى الإسراع بعقد المؤتمر.

٨٩ - نؤكد مجدداً حق كافة الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للمعايير التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الخصوص.

٩٠ - ندعو كافة الدول الأعضاء إلى دعم مبادرة جمهورية كازاخستان بشأن اعتماد الإعلان العالمي لعام خال من الأسلحة النووية، في إطار الأمم المتحدة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو اعتماد معاهدة الأسلحة النووية.

٩١ - نرحب بوضعية آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية، والتي تعتبر إسهاماً مهماً في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى التوقيع على البروتوكول المتعلق بالضمانات الأمنية السلبية لمعاهدة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية.

٩٢ - نشدد من جديد على أنه لن يكون هناك أي تفسير لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي من شأنه أن يؤثر على الحقوق الأساسية لأطراف المعاهدة في إعداد البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتماشى مع المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المعاهدة. ونؤكد على أن هذه الحقوق تمثل أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة. وفي هذا الصدد، نؤكد أن جميع خيارات وقرارات الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن تُحترم دون الإضرار بسياساتها أو اتفاقاتها في مجال التعاون أو ترتيباتها بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساتها المتصلة بدورة الوقود.

حقوق الإنسان

٩٣ - نؤكد مجدداً أن حقوق الإنسان في الإسلام تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي العام، وهي مفروضة على جميع الحكومات الإسلامية وأجهزة المجتمع لوضعها موضع التنفيذ نصاً وروحاً في إطار هذا النظام.

٩٤ - نؤكد مجدداً الدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية في جهود البشرية في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية والحريات، والتي تُعد جزءاً متأسلاً في الدين الإسلامي ولا يجوز لأي كان من حيث المبدأ إسقاط هذه الحقوق كاملة أو بصورة جزئية، أو انتهاكها أو إغفالها.

٩٥ - نشيد بالتقدم الذي أحرزته الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان خلال فترة وجيزة من إنشائها ونرحب باستكمال قواعد إجراءاتها، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم كامل دعمها للهيئة لتمكينها من مواصلة عملها وفقاً للمهمة التي أناطها بها نظامها الأساسي، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها الهيئة خلال المرحلة الأولى لعملها وهي حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل، والحق في التنمية، والتربية على حقوق الإنسان.

٩٦ - نقر بأهمية المبادرة التونسية حول إنشاء محكمة دستورية دولية في إطار منظومة الأمم المتحدة كهيكل استشاري قضائي تناط به مهمة ضمان احترام وتطوير مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الإسلاموفوبيا

٩٧ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التهديد الذي تواجهه ثقافة التعايش السلمي والتسامح فيما بين المجتمعات والأديان من قبل المتشددين والمتعصبين وإزاء الخطاب المتزايد الداعي لكراهية الأجانب والمدعوم من سياسيين وأحزاب سياسية متشددة تسعى لمكاسب سياسية محلية محدودة، وهي في سبيل ذلك تستغل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها مجتمعاتها لتغذية الكراهية ضد الإسلام والمسلمين من خلال التنميط السلبي والتشويه، ونؤكد في هذا الصدد أن طبيعة الهجرة في عالمنا اليوم تفرض تحديات جمة لكن الأمر الأهم هو أنها تتيح فرصاً عظيمة لحشد قوى التغيير لتحسين ثقافة التفاعل والتسامح.

٩٨ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار تنامي الهجمات على الإسلام والمسلمين، ولا سيما التهجم على شخص النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وحرق القرآن الكريم والتنميط السلبي والتمييز ضد المسلمين؛ وندرك الدور الجوهرى للأديان والمعتقدات في تشكيل إدراكهم للحياة وهوياتهم، وبالتبعية فإن كثيراً منهم قد يرون ازدراء الأديان اعتداءً مباشراً موجهاً ضدهم، ويثير قلقنا بشدة الاتجاهات المتزايدة في بعض السياسات القومية والقوانين والتدابير الإدارية التي تعمل على وصم الأشخاص المنتمين لأديان أو معتقدات محددة، خاصة الإسلام، بذرائع مختلفة، مما يعيق حريتهم في التعبير عن هويتهم ويضفي الشرعية على التمييز ضدهم ويحد من قدرتهم على ممارسة شعائر أديانهم وعلى إقامة وممارسة شعائر دينهم بحرية دون خوف من قهر أو عنف. وندعو الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجية موحدة لحمل المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه الأعمال المحرصة على التعصب والكراهية والتي قد تفضي إلى العنف وإزهاق الأرواح.

٩٩ - تؤكد مجدداً أن الإسلام دين الوسطية والانفتاح ويرفض جميع أشكال التعصب والتطرف والانغلاق، ونشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التصدي بكل الوسائل المتاحة لإشاعة أو نشر الفكر المنحرف، وندعو إلى وضع مناهج تعليمية على نحو يرسخ الصورة الحقيقية للإسلام في التفاهم المتبادل والتسامح والحوار والتعددية، ولمد جسور التواصل بين أبناء الأمة الإسلامية تعزيزاً لروحها وتضامنها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لشرح هذه القيم. كما ندعو إلى مكافحة التطرف المتستر برداء الدين أو المذهب وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، وإلى ترسيخ الحوار بين تلك المذاهب من أجل تعزيز الوسطية والتسامح. ونشي على مقترح خادم الحرمين الشريفين خلال قمة مكة الاستثنائية ٢٠١٢ لإنشاء مركز للحوار بين المذاهب لتعزيز الوحدة والتضامن بين المسلمين.

١٠٠ - ندد بكل الدعوات المحرصة على الكراهية الدينية والتي تشكل تحريضاً على العداة أو العنف، سواء سخرت لذلك وسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية البصرية أو الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى. ونشيد، في هذا الشأن، بمبادرة عملية اسطنبول، ونشجع على تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الخطوات المتفق عليها بالإجماع في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان نحو تحقيق الهدف العالمي المشترك في مكافحة التعصب الديني.

١٠١ - نشيد بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعقد مؤتمر دولي في عمان في عام ٢٠٠٥ لبحث مظاهر الإساءة إلى الإسلام بمشاركة علماء المسلمين من مختلف المذاهب الإسلامية والذي تمخض عنه رسالة عمان التي بينت الصورة المشرفة للإسلام العظيم وأبرزت مبادئه المتسمة بالتسامح والوسطية والاعتدال وحرصه على الحوار مع الآخر لتحقيق خير المجتمع الإسلامي وتقدمه، وكذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والوئام بين الأديان، كما نعرب عن تقديرنا لمبادرات جلالته المتعددة الهادفة إلى بناء جسور التواصل وإزالة المفاهيم المغلوطة بين أتباع الديانات، ومن هذه المبادرات مبادرة "الأسبوع العالمي للوئام بين الأديان" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر والذي أعلن فيه الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير من كل عام أسبوع الوئام العالمي بين الأديان ونرحب بجهود الدول في إحياء فعاليات ونشاطات هذا الأسبوع.

١٠٢ - تؤكد دعمنا القوي لدعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، لوضع ميثاق دولي يحدد المعايير والقواعد المناسبة لممارسة الحق في حرية التعبير والرأي والالتزام باحترام الرموز والمقدسات الدينية، وكذلك القيم والمعتقدات الروحية.

١٠٣ - نرحب ونشيد بمبادرات الدول الأعضاء، بما فيها الذكرى العاشرة لمبادرة زعيم كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، بتنظيم مؤتمر قادة العالم والديانات التقليدية، ومبادرة ماليزيا بشأن الحركة العالمية للمعتدلين، ومبادرة تركيا بشأن تحالف الحضارات، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم طلب خادم الحرمين الشريفين للأمم المتحدة لتبني قرار يدين أي دولة أو فرد أو جماعة تسيء للديانات السماوية أو الرسل أو الأنبياء مع اتخاذ الإجراءات الوقائية في هذا الصدد.

١٠٤ - ندرك الحاجة لمزيد من تأسيس التعاون بين الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية محاربة الإسلاموفوبيا التي أقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، وأهمية التعجيل بعملية تنفيذ قرارها بشأن وضع آلية دولية ملزمة قانوناً لمنع التعصب والتمييز والتحيز والكرهية على أساس الدين وتشويه الأديان وتعزيز وضمان احترام كافة الأديان.

١٠٥ - نأخذ علماً، مع التقدير، بالمشورة القانونية وتوصيات ندوة الشخصيات البارزة يومي ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في اسطنبول. ونطلب من الأمين العام إعطاء الأولوية للتفويض بإجراء الدراسات الموصى بإنجازها. وندرك ضرورة أن تستكمل اللجنة عملها بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمعالجة مشكلة الإسلاموفوبيا، ونطلب من الهيئة أن ترفع تقريراً في هذا الخصوص إلى الاجتماع القادم لمجلس وزراء الخارجية.

١٠٦ - ندعو كافة الدول الأعضاء، وفقاً لالتزاماتها طبقاً لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، أن تضمن الاحترام والحماية التامة للأماكن والمواقع والأضرحة والرموز الدينية، وأن تتخذ تدابير إضافية في الحالات التي تتعرض فيها للتخريب أو التدنيس أو التدمير.

١٠٧ - نعرب عن ارتياحنا للعمل الذي يؤديه مرصد الإسلاموفوبيا في الأمانة العامة في رصد حوادث الإسلاموفوبيا والتقارير الدورية التي يصدرها. ونطلب من الأمين العام اقتراح آلية لمواجهة الحوادث التي يتم رصدها، وذلك بالتعاون التام مع الدول الأعضاء لإضفاء المزيد من الفعالية على عمل المرصد. كما ندعو المرصد لتعزيز تعاونه مع أجهزة مماثلة في منظمات شريكة. ونحث مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إعطاء أولوية لإنشاء مرصد دولي لرصد دعوات الكراهية العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف في مختلف أنحاء العالم، حتى يكون بمثابة آلية للإنذار المبكر لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها طبقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٠٨ - ندعو منظمة التعاون الإسلامي إلى تولي زمام المبادرة والدول الأعضاء إلى المساهمة في تعزيز الحوار بين الثقافات والديانات والحضارات، ونرحب بإنشاء مركز الملك عبد الله

بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في فيينا، الذي يهدف إلى تعزيز ودعم الجهود على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الحد من الصدام وتعزيز التسامح والحوار والوئام بين الأديان وكبح الإسلاموفوبيا والكراهية على أساس العرق أو الدين وتعزيز احترام التنوع المرتكز على العدل والأخوة والمساواة، كما ندعو الدول الأعضاء بالمنظمة إلى المشاركة بفعالية في أنشطة وبرامج المركز.

١٠٩ - نشيد بالأمين العام لمشاركته في حوار الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والزعماء السياسيين والمجتمع المدني للتأكيد على المخاوف وكذلك رفع الوعي العالمي بأخطار الإسلاموفوبيا، وبمبادرته بإقامة علاقات تعاون وثيقة مع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذا التعاون من أجل إنجاح عملية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق رفيع المستوى لتحالف الحضارات. ونشير في هذا الصدد إلى توصيات اجتماع منسقي تحالف الحضارات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١١٠ - نحيط علماً بتأسيس رابطة العلماء والخطباء والأئمة في دول الساحل في أدرار بالجزائر، ونعبر عن دعمنا لدورهم وما يتخذونه من إجراءات لمكافحة التعصب الديني الذي يهدد استقرار وأمن المنطقة ونشر القيم الإسلامية المتمثلة في التسامح والحوار.

١١١ - نؤكد على الدور المهم للتعليم والإعلام المسؤول في نشر التسامح ونقدر جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وتضمين الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في البرامج التعليمية، خاصة البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العمومية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وندعو لاستكمال مثل هذه الجهود بالتعاون مع أجهزة معنية أخرى من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية من أجل تشجيع الحوار بين الحضارات وتعزيز فهم الصبغة العالمية لحقوق الإنسان وتنفيذها على مختلف المستويات. وندعو الدول الأعضاء، من خلال التربية بنحو خاص، إلى تعزيز وفهم واحترام كافة القضايا ذات الصلة بحرية التعبير عن المعتقدات في مبادرة تشمل قبول العامة للتنوع واحترامه، بما في ذلك ما يتعلق بالتعبير الديني. ونحث المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية والإعلام على دعم وتبني مثل هذه الجهود.

١١٢ - نشيد في هذا الخصوص بجهود كل من الإيسسكو ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في التصدي للتنميط السلبي للإسلام والمسلمين، ونشر المعرفة الصحيحة بالحضارة الإسلامية ومساهماتها في الحضارة العالمية، ومحاربة الإسلاموفوبيا

وتشجيع حوار الثقافات والحضارات والأديان. وندعو كلتا المنظمتين لمواصلة جهودهما داخل العالم الإسلامي وخارجه. بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية وبالتنسيق مع الأمين العام والدول الأعضاء، لتنفيذ مبادرات مبتكرة وإرساء آليات لمواجهة الحملة الضارية التي تستهدف المقدسات والرموز الإسلامية، وذلك بالتنسيق مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية.

التصويت في المحافل الدولية

١١٣ - ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الالتزام بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة التي دعته إلى التصويت لفائدة القرارات المقدمة باسم منظمة التعاون الإسلامي في المحافل الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة. ونشدد على أن عدم التصويت لصالح تلك القرارات وإعلان مواقف مختلفة عن تلك المتفق عليها يناهز الإجماع الذي يفرضه واجب التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

١١٤ - نكلف الأمانة العامة بمتابعة أنماط تصويت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية للمنظمة في المحافل الدولية، ونحث الدول الأعضاء على التصويت لصالح هذه القرارات التي اعتمدها المؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة الإسلامية.

الشؤون الإنسانية

١١٥ - نحيط علماً بمختلف المبادرات التي قامت بها الأمانة العامة للمنظمة في المجال الإنساني لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة، ونؤكد دعمنا للمنظمة فيما تقوم به من نشاطات إنسانية مختلفة بالرغم من موارد المالية المحدودة للغاية، ونحث جميع الدول الأعضاء ومنظماتها الخيرية وهيئات المجتمع المدني الإنسانية، إلى مد الأمانة العامة بجميع الوسائل اللازمة والمساعدة بغية تمكينها من النهوض بالمهام الموكولة إليها لفائدة المحتاجين والفئات الضعيفة لمواجهة التحديات الإنسانية المتنامية، وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها في كل دولة، ونكلف الأمين العام بعقد اجتماع لفريق الخبراء لإتمام المناقشات الخاصة بإعداد وثيقة لإنشاء صندوق طوارئ خاص، وعرضها على مجلس وزراء الخارجية القادم.

١١٦ - نؤكد ضرورة تنسيق جهود الإغاثة وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، لتحسين وتطوير الأداء الجماعي للمنظمة وللدول الأعضاء وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات، وتشجيع المؤسسات على العمل من خلال تلك الآلية التنسيقية.

١١٧ - نرحب بحملة التوعية المدنية الدولية "العدالة لخوجالي" التي انطلقت في إطار "برنامج منظمة التعاون الإسلامي لإحياء الذكرى" والذي يرمي إلى نشر الحقيقة التاريخية حول أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات جمهورية أرمينيا في حق المدنيين الأذربيجانيين في بلدة "خوجالي" في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ والتي تعتبر جريمة ضد الإنسانية. كما ندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه الحملة والمشاركة بنشاط في فعاليتها وبذل الجهود اللازمة من أجل الإقرار، على الصعيدين الوطني والدولي، بأن عملية الإبادة الجماعية تلك تشكل جريمة ضد الإنسانية.

التعاون الاقتصادي

١١٨ - نقيم التوجهات الراهنة للاقتصاد العالمي وانعكاساتها على النمو وخلق فرص العمل وكذا حالة التذبذب التي تعترى الأسواق المالية العالمية وحجم التحديات التي تطرحها تلك التوجهات أمام الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو المتوازن، ونعرب عن القلق من محدودية النمو العالمي وبقاء نسبة البطالة مرتفعة.

١١٩ - نشدد على أن أزمة تشغيل الشباب تُعد أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة البلدان الأقل نمواً منها وكذا تلك التي تفتقر للإمكانيات المالية اللازمة لتوفير فرص العمل ووضع خطط الرعاية الاجتماعية. كما أن أزمة تشغيل الشباب، التي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تشكل تحدياً عالمياً ما يوجب التعامل معها عبر الآليات ذات الصلة على المستوى الدولي مع مراعاة تباين سماقتها الاجتماعية والاقتصادية تبايناً كبيراً من حيث حجمها وطبيعتها داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وتستدعي اتخاذ تدابير من قبل الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال على الصعيد القطري لتعزيز جهود خلق وتوفير فرص العمل الكريمة والمنتجة. ويشكل الشباب جزءاً من الحل ويتعين الاستماع لمطالبهم وإشراك قدراتهم الإبداعية واحترام حقوقهم في معالجة أزمة تشغيل الشباب.

١٢٠ - نعرب عن عزمنا على العمل سوياً من أجل وضع سياسات تحقيق النمو الذي يخلق فرص العمل وتعزيز قدرات الشباب في مجال إدارة المشاريع، وذلك من أجل تشجيع نمو المشروعات المستدامة، وتنمية إشراك الشركاء الاجتماعيين في تطوير السياسات من خلال الحوار المجتمعي وضمان مراعاة جميع البرامج والسياسات لحقوق العمل الشباب والمراعية للفوارق بين الجنسين.

١٢١ - نشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في معالجة الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية والركود العالمي وبالاهتمام الذي توليه للتأثيرات العميقة لأزمة

التشغيل في العالم. ونتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية من أجل إقامة شراكات تساعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواجهة هذه التحديات. وتحقيقاً لهذا الغرض، نرحب بانعقاد مؤتمر وزراء العمل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في باكو بجمهورية أذربيجان خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والذي يرمي إلى وضع إطار للمنظمة للتعاون بين الدول الأعضاء حول القضايا المرتبطة بالعمل والتشغيل.

١٢٢ - ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تنسيق جهودها بشأن القضايا الاقتصادية العالمية بما في ذلك المسائل المرتبطة بتحقيق استقرار وإصلاح النظام المالي والتعامل مع قضية تنظيم وإدارة هذا النظام وآثارها على الدول النامية ومعالجة آفة الفقر والكوارث الإنسانية والتنمية الاقتصادية. وإذا تطلب الأمر مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في أي من اجتماعات قمة مجموعة العشرين، تسعى الدول الأعضاء بالمنظمة في مجموعة العشرين إلى الحصول على دعم رئيس مجموعة العشرين لضمان توجيه دعوة لمنظمة التعاون الإسلامي للمشاركة.

١٢٣ - نشيد بالزيادة المطردة لحجم التجارة الإسلامية البينية من ١٤,٤٤ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ١٧,٧١ في المائة عام ٢٠١١. ونذكر أهمية نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي كأساس لتحقيق نسبة ٢٠ في المائة للتجارة البينية في المنظمة بحلول عام ٢٠١٥، ونرحب ببدء سريان تنفيذ نظام التعريف التفضيلية وقواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي. ونحث الدول الأعضاء على استكمال الإجراءات الضرورية لتفعيل هذا النظام.

١٢٤ - استعرضنا المبادرات الراهنة لمنظمة التعاون الإسلامي والمتعلقة بمواجهة التحديات الإنمائية لدولها الأعضاء، ولا سيما ما يتعلق منها بوضع البرامج المختلفة للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز التجارة الإسلامية البينية. ونشيد في هذا الصدد بكل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدورهما في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء بما في ذلك مبادرات المساعدة من أجل التجارة الرامية إلى حشد دعم شركائها الإقليميين والدوليين لسرعة تنفيذها.

١٢٥ - نؤكد، في إطار اعتبارات الأمن القومي المتطورة للدول الأعضاء، على أهمية تطوير برامج التنمية وتخفيف الفقر والبطالة ومكافحة الأمراض وتحقيق ودعم مشاركة مختلف الأطراف المجتمعية والقطاع الخاص في هذه البرامج ودفع التنسيق بينها ضمن استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار والتنمية والقضاء على الصراعات في جميع الدول الأعضاء.

١٢٦ - ندعو كافة الدول الأعضاء إلى التكتاف من أجل دعم اقتصاد دول الربيع العربي وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إليها في المجالات الإنمائية والخدمية.

١٢٧ - نعرب عن ارتياحنا للدور المتنامي الذي يؤديه البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ونؤكد من جديد ما جاء في البيان الختامي للدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي ٢٦ و ٢٧ رمضان ١٤٣٣ هـ (١٤-١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢) بخصوص زيادة رأسمال البنك الإسلامي للتنمية زيادة كبيرة لتمكينه من الوفاء بالتزاماته تجاه دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، ندعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

١٢٨ - بالنظر إلى الآثار المحمودة الناتجة عن مختلف تدخلات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في النهوض بالنشاطات الإنمائية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق أو إعادة تقييم تعهدات كل منها بهذا الخصوص. ونؤكد على ضرورة تعزيز صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بإنشاء الآليات الملائمة لدعم المجالات الحيوية مثل بناء القدرات، وتخفيف الفقر، والبطالة، والأمراض المتفشية، والاستجابة لاحتياجات البلدان الأفقر ومواجهة حدة أزمة الديون لدى الدول الأعضاء. بمنظمة التعاون الإسلامي.

١٢٩ - نسجل بارتياح نجاح عملية تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا بواسطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ونوصي البنك باستكمال البرنامج الثاني الخاص بتنمية أفريقيا على أن ينفذ خلال السنوات الخمس القادمة تنفيذاً يراعي الإنجازات التي تحققت خلال البرنامج الأول، ونوافق على ضرورة الشروع، على وجه السرعة، في إعداد برنامج آخر يخلف البرنامج السابق. وفي نفس السياق نشيد بوضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى ونوافق على أن إطارات إقليمية من هذا القبيل تنطوي على إمكانات هائلة في تعزيز التعاون الفعال والمجدي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١٣٠ - نرحب بمختلف المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قطاعات مثل الزراعة والأمن الغذائي والسياحة والصحة والعمل والبيئة والنقل والمواصلات والمالية الإسلامية. ونشيد في هذا الصدد، بالدور الذي تضطلع به الكومسيك وسائر لجان وبرامج المنظمة في تفعيل مشاريع المنظمة ونشاطاتها، ولا سيما ما يتعلق منها بإطارها المتعلقة بالسياحة والنقل والمواصلات والزراعة، وكذا مشروع خط السكة الحديدية بين داكار وبورتسودان. وندعو الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية

لاتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ المشروع، ونشيد أيضا بمبادرة سمو أمير دولة الكويت بإنشاء صندوق الحياة الكريمة الذي تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي، استفاد منه عدد من الدول الإسلامية لدعم برامج الأمن الغذائي فيها.

١٣١ - نشيد بالمساعي التي تضطلع بها الكومسيك من أجل تعميم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء لا سيما تفعيل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية وإطلاق مؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/كومسيك (٥٠ Sharia Index) وإنشاء منتدى تنظيم الأسواق المالية للكومسيك وإنشاء منتدى منظمة التعاون الإسلامي/كومسيك للقطاع السياحي الخاص وإطار التعاون في مجال النقل والمواصلات بين دول منظمة التعاون الإسلامي (وثيقة أزمير ٢٠١١). ونطلب من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في البرامج والمشروعات المنفذة تحت رعاية الكومسيك.

١٣٢ - نرحب بالتقرير المرحلي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) الذي قدمه فخامة السيد عبد الله غل، رئيس الجمهورية التركية، رئيس الكومسيك، ونعرب عن تقديرنا لجهوده القيمة ولقيادته المحمودة للجنة الكومسيك من أجل تعزيز فعاليتها وتحسين بنائها المؤسسي.

١٣٣ - نرحب بالقرار الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في جيبوتي من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والقاضي بإنشاء مؤسسة الأمن الغذائي التابعة للمنظمة في أستانا بجمهورية كازاخستان. ونرحب كذلك بانعقاد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بصياغة النظام الأساسي للمؤسسة المذكورة، بما في ذلك اعتماد المقترح المقدم من جمهورية جيبوتي لاستضافة مركز منظمة التعاون الإسلامي لاحتياطي الأمن الغذائي لشرق أفريقيا ووسطها وجنوبها لمنطقة القرن الأفريقي في العاصمة جيبوتي. وفي هذا الصدد، ندعو لسرعة انعقاد اجتماع فريق الخبراء ونطلب من الأمانة العامة أن تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

١٣٤ - ندعو الدول الأعضاء للمشاركة في منتدى أستانا الاقتصادي الخامس المزمع عقده من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ في أستانا كازاخستان والذي سيبحث قضايا بالغة الأهمية تخص النظام النقدي الدولي والاندماج والأمن الغذائي والتنمية السياحية والابتكار والنمو المراعي للبيئة، وكذا لدعم مبادرة كازاخستان لعقد مؤتمر دولي من أجل التصدي للأزمات بمشاركة الأمم المتحدة في إطار المنتدى المذكور.

الشؤون الاجتماعية والثقافية

١٣٥ - نرحب بجهود جمهورية مصر العربية للنهوض بدور المرأة من خلال إنشاء منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي كهيئة متخصصة في القاهرة، وندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها من خلال التوقيع والتصديق على نظامها الأساسي لكي يدخل حيز التنفيذ ولتتمكنها من الشروع في مزاولة عملها والنهوض بمهمتها على نحو تام.

١٣٦ - نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وحكومتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية إندونيسيا لعقد المؤتمر الثالث والرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في طهران والفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في جاكرتا اللذين عززا العمل الجماعي للمنظمة نحو النهوض بالمرأة، ونحث جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وعامة الناس، إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في عملها ونشاطاتها بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٣٧ - نؤكد على أهمية وضرة صياغة معاهدة حول حقوق المرأة في الإسلام، ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد.

١٣٨ - نؤكد مجدداً أهمية الأسرة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، ونقر بأن قضية الأسرة يجب أن تكون على الدوام جزءاً من النقاش في كافة الاجتماعات والمنتديات المتعلقة بالمرأة في منظمة التعاون الإسلامي.

١٣٩ - نشيد بالأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما يبذله من جهود حثيثة في سبيل تعزيز قضية المرأة وتمكينها في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز وضعية الطفولة وصون حقوقها وكذا تمكين الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع.

١٤٠ - ندعو الدول الأعضاء إلى تحسين أوضاع الطفولة في العالم الإسلامي وإلى السعي الحثيث لوضع المناهج الملائمة لتربية الشباب المسلم وتأهيله من أجل تعزيز دوره داخل المجتمع لمواجهة تحديات المستقبل.

١٤١ - نؤكد اهتمامنا بتعزيز التواصل بين شباب بلداننا في مختلف الجوانب العلمية والأكاديمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة الشبابية بشكل دوري وتوسيع نشاط منتدى الشباب بالمنظمة للحوار والتعاون ليصبح قناة للتواصل والتعارف المستمر وتطوير التعاون في برامج ومنح التدريب والتبادل الطلابي. وفي هذا

الصدد، نرحب بإنشاء شبكة شباب أصحاب الأعمال بالدول الإسلامية التي أطلقها منتدى الشباب للحوار والتعاون؛ أحد الأجهزة المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي، وندعو الدول الأعضاء إلى دعم أنشطة هذه الشبكة.

١٤٢ - ندعو الدول الأعضاء إلى تشجيع برامج السياحة البيئية وخاصة البرامج السياحية والثقافية والتعليمية ووضع معايير لتحقيق ذلك التقدم على غرار التكامل الاقتصادي.

العلوم والتكنولوجيا

١٤٣ - نُقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به العلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي مواجهة تحديات العصر في مجال التنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والتغير المناخي والصحة البشرية والطاقة والموارد المائية.

١٤٤ - نرحب باقتراب الدول الأعضاء بالمنظمة في المتوسط من تحقيق الهدف الذي رسمه برنامج العمل العشري للمنظمة والمتمثل في تخصيص نسبة ١ في المائة من ميزانياتها للبحث والتطوير، وذلك بالرغم من العديد من الأولويات الملحة الأخرى والأزمات الاقتصادية الأخيرة. فخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، تضاعف متوسط الإنفاق الوطني على نشاطات البحوث والتطوير أربع مرات فارتفع من ٠,٢ في المائة إلى ٠,٨١ في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للأعمال والاستراتيجيات الوطنية والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء على تنفيذ برامج المنظمة وأنشطتها الجاري تنفيذها، ونعرب عن تقديرنا كذلك لرؤية الأمين العام للمنظمة ولاهتمامه الشخصي بهذا الموضوع.

١٤٥ - نشدد على ضرورة مواصلة النشاطات والبرامج من أجل تعزيز أنشطة البحوث والتطوير كجزء من الإطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجيات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا وإجراء دراسات التبصر في ميدان العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في نشاطات البحوث والتطوير وتنمية التكنولوجيات الناشئة، مثل التكنولوجيا المتناهية الصغر (نانوتكنولوجي) والتكنولوجيا الأحيائية وتحسين جودة التعليم.

١٤٦ - نستذكر القرار الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ باعتماد تدابير واضحة المعالم لتعزيز التطور العلمي والتكنولوجي والابتكار والتعليم العالي. ونكلف أمانة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي

والتكنولوجي (كومستيك) بدراسة مقترح تنظيم قمة إسلامية استثنائية للعلوم والتكنولوجيا وأثرها على الأمة الإسلامية برعاية الكومستيك، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وستقوم اللجنة التنفيذية للكومستيك بوضع تصور للقمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

١٤٧ - نرحب أيضاً بالدعوة إلى عقد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأكاديمية الإسلامية للعلوم في دكا بينغلاديش من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك من أجل تمتين علاقات التعاون بين العلماء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.

التعليم العالي

١٤٨ - نشيد بالاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الأعضاء "لبرنامج التبادل التربوي لمنظمة التعاون الإسلامي: التضامن من خلال الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي" والذي تنفذه الأمانة العامة، وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها السخي للمبادرة والمشاركة بنشاط في برنامج التبادل التربوي.

١٤٩ - ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها من أجل تحسين جودة التعليم بما ينمي القدرة الإبداعية والابتكار والبحوث والتطوير وتعزيز التعاون والتفاعل الأكاديمي وتبادل المعارف بين مؤسساتها الأكاديمية. وندعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية إلى دعم الجهود التي تبذلها جامعات منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش، والجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وذلك من أجل تحسين جودة التعليم والموارد البشرية والبنى التحتية المادية، بما فيها توفير المرافق الملائمة للطلاب. ونشدد على أهمية عدم التمييز بين أعضاء هيئة التدريس المحليين وغيرهم من سائر الدول الأعضاء في جامعات المنظمة.

١٥٠ - نؤكد دعمنا لجهود البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في إنشاء الجامعة الإسلامية العالمية في أفغانستان، وكذا جهوده في حشد الموارد المالية لهذا الغرض.

الصحة

١٥١ - نعرب عن عزمنا على إيلاء قطاع الصحة الأولوية القصوى واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل وضع قضايا الصحة في صلب الخطط الوطنية. ونؤكد مجدداً أن حفظ رفاهية الأطفال وصحتهم البدنية واجب ملقى على عاتق الآباء والمجتمع وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي. لأجل ذلك، نناشد العلماء والزعماء الدينيين دعم حملة القضاء على شلل الأطفال وتشجيع الناس على التجاوب معها.

١٥٢ - نؤيد التوصيات والقرارات الصادرة عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في أستانا بكازاخستان، وندعو إلى الإسراع في استكمال برنامج العمل الاستراتيجي حول الصحة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ الذي سيوفر إطاراً لبذل المزيد من جهود التعاون والتعاون الدولي لمعالجة مختلف التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة.

١٥٣ - نحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على توطيد علاقة التعاون القائمة بينها وبين كل من منظمة الصحة العالمية والمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغير ذلك من الشركاء الدوليين الآخرين.

البيئة وتغير المناخ

١٥٤ - نشدد على ضرورة إقامة تعاون دولي متين، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وهو تعاون يجب أن يشمل توفير التمويل اللازم ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً والأشد هشاشة، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ. وينبغي تقديم التمويل السالف الذكر بالإضافة إلى الالتزامات المالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. أما بخصوص نظام التنمية العالمي لما بعد ٢٠١٥، فإننا نشدد على ضرورة أن تكون التنمية المستدامة واحدة من الأولويات الرئيسية مع وضع إطار تنفيذي يحكم تدعمه الموارد اللازمة.

١٥٥ - نرحب باعتماد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن قطاع المياه الذي عُقد في اسطنبول في آذار/مارس ٢٠١٢، لرؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه. وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل تنفيذ هذه الرؤية، وذلك بوسائل عديدة منها التعاون من أجل ضمان توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وندعو الكومستيك إلى إيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات من قبيل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة والاستخدام الفعال للخبرات المتاحة في الدول الأعضاء في هذه المجالات.

١٥٦ - نشدد على ضرورة إتباع نهج تفاوضي شفاف وشامل بين الحكومات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥. وندعو الدول الأعضاء إلى إجراء مشاورات من أجل مساهمة موحدة وجوهرية في هذه المفاوضات. ونؤكد مجدداً أن التنمية المستدامة ينبغي أن تكون واحدة من الأولويات

الرئيسية في إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥. بما يتماشى مع نتائج ريو+٢٠ ووضع إطار تنفيذي محكم تدعمه الموارد اللازمة.

١٥٧ - نشدد على ضرورة المشاركة النشطة في تحضير معرض (Expo 2017) في أستانا بكازاخستان من أجل استكشاف إمكانيات التعاون المتبادل في المجالات المرتبطة بالبيئة والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا النظيفة.

١٥٨ - نرحب بمبادرة طاجيكستان التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان عام ٢٠١٣ عاماً دولياً للتعاون في مجال المياه، وندعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بنشاط في فعاليات هذا العام الدولي.

الإعلام

١٥٩ - نشدد على أن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كبرى فيما يتعلق بتحقيق أهداف التضامن الإسلامي استناداً إلى مبادئ المسؤولية. كما نقر بالدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام في إبراز الوجه المشرق للإسلام والبلدان الإسلامية للعالم الخارجي. وندعو الدول الأعضاء أن تعمل على تنفيذ أحكام القرارات السابقة ذات الصلة.

الشؤون الإدارية والمالية

١٦٠ - نحث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها المالية بكيفية منتظمة ومتأخراتها بغية تمكين المنظمة من النهوض بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها والتي أناطها بها مجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي، وفقاً للمادة ٣٤ (٤) من ميثاق المنظمة.

القضايا التنظيمية والتأسيسية

١٦١ - نرحب بالقرار الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بشأن افتتاح مكاتب إقليميين جديدين لمنظمة التعاون الإسلامي ونكلف الأمين العام بسرعة تنفيذ هذا القرار، وفقاً للأحكام الواردة في الفقرة العاملة رقم ٢ من القرار.

١٦٢ - نعرب عن امتناننا وتقديرنا لفخامة الدكتور محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي من أجل تعزيز التضامن الإسلامي، ولحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على كرم الضيافة والدعم الدؤوب الذي ما فتئت مصر تخصص به التضامن الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك.

١٦٣ - نعرّب عن تقديرنا العميق لجمهورية السنغال حكومة وشعباً لقيادتها الحكيمة أثناء رئاستها لمؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر.

١٦٤ - نقرر عقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في ٢٠١٦م في الجمهورية التركية في تاريخ يتم تحديده بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ونرحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية غامبيا لاستضافة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي. كما نرحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية إندونيسيا لاستضافة دورة مقبلة لمؤتمر القمة الإسلامي.

١٦٥ - نعرّب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، وكذلك لمساعديه على جهودهم الدؤوبة منذ سنة ٢٠٠٥، ونشيد بموظفي الأمانة العامة لما بذلوه من جهد محمود، وعلى الروح المهنية التي يتحلون بها في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم في زمن قياسي.

١٦٦ - نقرر تعيين مرشح المملكة العربية السعودية صاحب المعالي إياد أمين مدني، أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م، وذلك طبقاً للبيان الختامي لمؤتمر مجلس وزراء الخارجية المنعقد في كمبالا بأوغندا في ٢٠٠٨، وتقرير اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة في جيبوتي، وإعلان جيبوتي الصادر عن هذا الاجتماع، وطبقاً للمادة (١٦) من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

القاهرة في ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٤هـ

٧ شباط/فبراير ٢٠١٣م

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية والإنكليزية والفرنسية]

قرار بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف الصادر عن الدورة
الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي

القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠١٣

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثانية عشرة (دورة العالم الإسلامي:
تحديات جديدة وفرص متنامية) في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يومي ٢٥ و ٢٦
ربيع الأول ١٤٣٤هـ، الموافق ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣م،

بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والصراع العربي
الإسرائيلي (الوارد في الوثيقة رقم OIC/SUM-12/SG-REP)،

وإذ يحدد التأكيد على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون
الإسلامي،

وإذ يحدد التأكيد أيضاً على القرارات الصادرة عن الدورات العادية والاستثنائية
للقمة الإسلامية، وقرارات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، بشأن قضية
فلسطين ومدينة القدس الشريف والصراع العربي الإسرائيلي،

وإذ يستذكر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة
ومجلس الأمن الدولي، لا سيما القرارات رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨
(١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)
و ٦٨١ (١٩٩٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) و ١٥١٥
(٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين،
وقرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، حول الأعمال الإسرائيلية غير
المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة،

وإذ يستذكر أيضاً الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه
٢٠٠٤ بشأن "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، وكذا

قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/15 المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ES-10/17 المؤرخ ١٥ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وكذلك القرارات الصادرة عن حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية،

وإذ يؤكد مجدداً قرارات اللجنة التنفيذية في اجتماعاتها الاستثنائية الموسعة بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن العدوان الإسرائيلي على قافلة الحرية، وحول الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وحول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبشأن التطورات في فلسطين بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢/٥٨ بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها، بما فيها القدس الشرقية، وتواصلها الجغرافي وسلامتها،

وإذ يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بشأن منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وبتأكيد التزام الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي بحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد على أهمية هذا الإنجاز في مسيرة النضال العادل للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وتحقيق استقلال دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية،

وإذ يدين السياسات والممارسات والمخططات التوسعية الإسرائيلية ولا سيما النشاطات الاستيطانية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين، وإذ يشدد على أن سياسات وممارسات من هذا القبيل تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وتقوض وحدة دولة فلسطين وتهدد فرص التوصل إلى حل سلمي للصراع،

وإذ يدين العدوان العسكري الإسرائيلي الذي وقع على قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتسبب في سقوط مئات المدنيين الفلسطينيين، منهم أطفال ونساء، وتدمير ممتلكات المدنيين والبنى التحتية،

وإذ يعرب عن انشغاله البالغ لا سيما إزاء الأثر شديد الضرر لمثل هذه الممارسات والتدابير الاستعمارية غير المشروعة في مدينة القدس الشريف، بما في ذلك حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وحرمتها ووضعها، وإزاء تشريد سكانها الفلسطينيين،

وإذ يدين أيضاً حصار إسرائيل غير القانوني والمستمر لقطاع غزة، بما يمثله من عقاب جماعي للشعب الفلسطيني، مما يعيق حركة الأشخاص والبضائع على نحو طبيعي، ويسبب مصاعب إنسانية، ويعمق الفقر، ويعوق بشدة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي،

وإذ يستنكر استمرار احتجاز إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، واعتقالها آلاف الفلسطينيين، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء سوء معاملة إسرائيل الجسدية والنفسية للأسرى الفلسطينيين، وإزاء الوضع الحرج للأسرى الفلسطينيين المضرين عن الطعام،

وإذ يشيد بصمود الشعب الفلسطيني ونضاله العادل والباسل لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والحرية،

١ - يؤكد مجدداً الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمم الإسلامية جمعاء، ويؤكد الهوية العربية الإسلامية للقدس الشرقية المحتلة وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة؛

٢ - يجدد إدانته الشديدة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاستمرار عدوانها على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف ومحيطها، ولهدمها واحتلالها منازل الفلسطينيين في مدينة القدس لا سيما في حيي سلوان والشيخ جراح، ولجميع ممارساتها الاستعمارية، وأنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار وغيرها من الأعمال التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والتي تستهدف تغيير وضعها القانوني وتركيبها السكانية وطابعها العربي الإسلامي وطبيعتها الجغرافية، وكذلك أعمال الحفر غير القانونية والاستفزازية تحت الحرم الشريف والمسجد الأقصى؛

٣ - يدين انتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المنهجية والجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية، التي أدت إلى موت وإصابة مدنيين فلسطينيين، منهم أطفال ونساء ومتظاهرين سلميين لم يلجأوا للعنف، واستخدام العقاب الجماعي ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات، وتشبيد الجدار، وتدمير المنازل والممتلكات والبنية التحتية المدنية؛

٤ - ويعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديدًا في قطاع غزة بسبب استمرار عدوان إسرائيل وحصارها وغير ذلك من الإجراءات غير القانونية في حق أبناء الشعب الفلسطيني، ويلتزم بالعمل مع المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإنهاء كافة ممارساتها غير المشروعة، والتقييد الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

٥ - يرحب بالقرار الصادر عن الجمعية العامة بشأن منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ويؤكد مجددًا، في هذا الصدد، ترحيبه بانضمام فلسطين إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛

٦ - يكرر دعوته الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويشدد على أن قضية فلسطين والقدس الشريف تعتبر القضية الرئيسية التي يجب على الدول الأعضاء أن تعتمد موقفاً موحدًا بشأنها في المحافل الدولية، ويطلب من المؤسسات التابعة للمنظمة اتخاذ من يلزم من تدابير لضمان دعم القرارات التي تقدمها المنظمة بشأن هذه القضية؛

٧ - يؤكد مجددًا دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويعرب عن دعمه للمصالحة والوحدة الفلسطينية، باعتبارها عنصرا أساسيا في سعي الشعب الفلسطيني لإنجاز تطلعاته وحقوقه الوطنية المشروعة، وعن أمله في تحقيق ذلك على وجه السرعة؛

٨ - يجدد التأكيد على ضرورة تقديم الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الخاصة مساعدات إنسانية عاجلة للشعب الفلسطيني لتخفيف معاناته ودعم استمرار تعزيز مؤسسات دولة فلسطين؛ ويطلب من المؤسسات الدولية الالتزام، بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة والإسراع بالإيفاء بالالتزامات والتعهدات لإعادة الإعمار؛

٩ - يدعو الدول الأعضاء لعقد مؤتمر للمانحين على وجه السرعة، بالتنسيق مع دولة فلسطين، في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل ٢٠١٣، لتمويل الخطة القطاعية الاستراتيجية لتنمية مدينة القدس، والتي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة الذي عقد في مكة المكرمة في شهر آب/أغسطس عام ٢٠١٢؛

١٠ - يندد بشدة بامتناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان

التابع للأمم المتحدة في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي المشين على قافلة المساعدات الإنسانية الدولية في عرض المياه الدولية يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، والذي أسفر عن سقوط تسعة قتلى من المدنيين الأبرياء وجرح عدد آخر كبير؛

١١ - **يجدد** دعوته المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لرفع هذا الحصار وضمان حرية حركة البضائع والأشخاص إلى قطاع غزة ومنه؛

١٢ - **يؤكد مجدداً** إدانته الشديدة لمواصلة إسرائيل حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير المشروعة بكافة مظاهرها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية ومحيطها، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولمعاهدة جنيف الرابعة، وتجاهلاً تاماً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقرار الجمعية العامة رقم ES-10/15 الصادر بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ ويقطع أوصال الأرض الفلسطينية ويقوض وحدة دولة فلسطين ومقومات استمرارها، كما يعرض للخطر فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛

١٣ - **يؤكد**، في هذا الصدد، أن الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، تمثل وحدة جغرافية واحدة تشكل دولة فلسطين، ويطالب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لبناء المستوطنات وهدار الفصل وأن تقوم بتفكيكها على النحو الذي طالبت به قرارات مجلس الأمن الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٤م؛

١٤ - **يدين بشدة** الاعتداءات العنيفة والمضايقات والإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية والأراضي الزراعية، بدعم وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويدعو إلى تحميل المستوطنين المسؤولية عن جرائمهم؛

١٥ - **يطلب** الأمم المتحدة، وتحديدًا مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في هذا الإطار من خلال توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؛

١٦ - **يشجب** سعي إسرائيل للاستيلاء على التراث الفلسطيني وتهويده وتزييف تاريخها، بما في ذلك قرار ضم الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم إلى لائحة التراث الإسرائيلي، ويدعو في هذا الصدد منظمة اليونسكو إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته رقم ١٨٦ بشأن الأماكن التراثية والتاريخية الفلسطينية ومنع إسرائيل من سرقة التراث الفلسطيني وتغييره؛

١٧ - يدين استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين، منهم أطفال ونساء، وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية في ظروف قاسية تشكل ضرراً جسيماً على صحتهم وتشمل، من جملة أمور، الحبس الانفرادي والتعذيب وعدم توفير الرعاية الطبية المناسبة ومنع الزيارات الأسرية والحرمان من المحاكمة وفق الأصول القانونية، ويطالب بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى ومعاملتهم وفق ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

١٨ - يدين احتجاز إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية ويطلب بالإفراج عنها فوراً وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها وانسجاماً مع مبادئ القانون الدولي، ويؤكد على أهمية هذا الأمر لتخفيف الأزمة المالية الفلسطينية، كما يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة العاجلة، خلال هذه الفترة الحرجة في تاريخ الشعب الفلسطيني وقيادته؛

١٩ - يدعو جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ أن تواصل، وفقاً للمادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة وحسبما ورد في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بذل جميع الجهود لضمان التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأحكام تلك الاتفاقية في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ويعرب عن دعمه لجميع المبادرات التي تتخذها الأطراف السامية في الاتفاقية، فرادى وجماعات، بغرض كفالة احترام الاتفاقية؛

٢٠ - يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي للتحرك فوراً لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، واحترام الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتنفيذ الكامل لخارطة طريق اللجنة الرباعية بهدف إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية التي احتلت منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وبالتالي تحقيق حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية؛

٢١ - يؤكّد مجدداً المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى تحقيق حل عادل ومرضي لجميع جوانبها؛

٢٢ - يدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للمضي قدماً من أجل إحقاق حقوق أبناء الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعيات

عملية السلام، التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل بشكل كامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن جميع الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها ممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين بما يضمن حقهم في العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (١٩٤٨) وقواعد العدل الإنصاف الدولية؛

٢٣ - يؤكد مجددًا على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمساعدة التي تقدمها لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في توفير الاستقرار الإقليمي، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السخي للوكالة لتغطية ميزانيتها وتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية؛

٢٤ - يؤكد الحاجة للمتابعة بالتحقق من أن أوراق الاعتماد الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة لا تشمل الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛

٢٥ - يكلف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى الدورة المقبلة للجنة.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية والإنكليزية والفرنسية]

بيان حول الوضع في مالي

الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي

”دورة العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية“

القاهرة، جمهورية مصر العربية

٢٥-٢٦ ربيع الأول ١٤٣٤هـ (٦-٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي المجتمعين في القاهرة،
بجمهورية مصر العربية، يومي ٦ و ٧ من شباط/فبراير ٢٠١٣، الموافق ٢٥-٢٦ من
ربيع الأول ١٤٣٤هـ، في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي تلبية لدعوة كريمة من
فخامة الدكتور محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية،

وبعد تدارسنا لآخر التطورات في جمهورية مالي انطلاقاً من مسؤولية الأمة الإسلامية
لإظهار تضامنها الكامل مع مالي،
وإذ نؤكد مجدداً التزامنا الثابت بحماية وحدة جمهورية مالي وسيادتها وسلامة
أراضيها،

وإذ نستذكر مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة ما يتعلق
منها بصون الوحدة الوطنية للدول الأعضاء وسيادتها وسلامة أراضيها،

وإذ نؤكد مجدداً قراراتنا السابقة بشأن الوضع في مالي، ولاسيما ما يتعلق منها
بالقرارات الصادرة عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت يومي ٢٦ و ٢٧
رمضان ١٤٣٣هـ (الموافق ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢م) في مكة المكرمة، والقرار
الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الفترة ١ إلى
٣ محرم ١٤٣٤هـ (الموافق ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢م) في جيبوتي، بجمهورية
جيبوتي،

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء الوضع الأمني السائد في جمهورية مالي، وإزاء التدهور المستمر للأوضاع الإنسانية في الجزء الشمالي من البلاد والذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن والاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة وخارجها:

١ - نندد بشدة بجميع الأعمال التي ترتكبها مختلف الجماعات والحركات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود وشبكات تهريب المخدرات التي تمثل تهديداً حقيقياً لأمن مالي واستقرارها وللمنطقة بأكملها وتهدف إلى زعزعة وحدة جمهورية مالي وسيادتها وسلامة أراضيها؛

٢ - نؤكد مجدداً إدانتنا الشديدة لكافة الهجمات التي ارتكبتها تحالف الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة في مدينة كونا وفي منطقة موبتي يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نشيد بمختلف المساعدات الفورية التي قدمتها حكومات الدول الشقيقة والصديقة بناء على طلب السلطات المالية.

٣ - نؤكد مجدداً تضامنا الكامل مع شعب مالي وحكومة الوحدة الوطنية، ونجدد دعمنا الراسخ للجهود الحالية الرامية إلى استعادة سلامة أراضي مالي واستعادة جمهورية مالي لسلطة الدولة على كامل أراضيها. ونأخذ علماً في هذا الصدد باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي يحدد تناوياً عالمياً لحل الأزمة متعددة الأبعاد في مالي والمبادرات الحالية للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٤ - ندعو بإلحاح إلى سرعة نشر البعثة الدولية لدعم مالي وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم اللوجستي والمالي لهذه البعثة. كما ندعو الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية ذات المصداقية إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لتخفيف معاناة ملايين اللاجئين والنازحين في مالي ومنطقة جنوب الصحراء. كما نعبر عن امتناننا للدول التي قدمت بالفعل مساهمات في أعقاب مؤتمر المسانحين الذي انعقد في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

٥ - نشي على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لإعدادها خارطة طريق والمجلس الوطني لاعتماده إياها، ونحث على تنفيذها من خلال تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة وذات مصداقية وتبني نهج شامل مع الأخذ بعين الاعتبار كافة أبعاد الأزمة. ونؤكد مجدداً على أهمية دعم جهود التنمية في منطقة الساحل بوجه عام ومالي بوجه خاص وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين لمساعدة الحكومة على تحقيق هدفها؛

- ٦ - **ندد** وبشدة بالأفعال البغيضة التي ارتكبتها المجموعات والمنظمات الإرهابية في حق السكان المدنيين، ونددين بشدة كافة الأفعال الإرهابية التي تتعارض مع قيم السلم والتسامح والوسطية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف؛
- ٧ - **ندد** بتدمير المواقع الثقافية في تومبكتو، ولا سيما تلك التي صنفتها اليونسكو تراثاً ثقافياً عالمياً، وندعو المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) إلى المشاركة في حماية هذا التراث وصونه؛
- ٨ - **نطلب** من كافة الدول الأعضاء تقديم دعم مالي ومساعدة لتنمية هذا البلد بشكل فوري انطلاقاً من روح التضامن والمسؤولية المشتركة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، إمكانية إنشاء صندوق خاص على أساس طوعي لهذا الغرض لدعم التنمية الاقتصادية في مالي؛
- ٩ - **نطلب** من الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع حكومة مالي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، استراتيجية لإعادة الإعمار في مالي خلال مرحلة ما بعد التراجع، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مالي؛
- ١٠ - **نقرر** إنشاء فريق اتصال وزاري تابع للمنظمة بشأن مالي لكي يتابع عن كثب تطورات الوضع في مالي.